

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٧١

الأربعاء، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شن بو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيدة غريغور فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الثامن عشر للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2018/353)

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٧ (٢٠١٧) (S/2018/359)

1816333 (A)







افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ما يتعلق بالعراق

التقرير الثامن عشر للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2018/353)

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٧ (٢٠١٧) (S/2018/359)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة؛ والسيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/353، التي تتضمن التقرير الثامن عشر المقدم من الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، وكذلك الوثيقة S/2018/359، التي تتضمن تقرير الأمين العام عملا بالقرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧).

وأعطي الكلمة الآن للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (*تكلم بالإنكليزية*): عقدت العراق في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨– ضمن الإطار الزمني الدستوري انتخابات البرلمان الوطني ومجلس النواب. وقال رئيس الوزراء حيدر العبادي، بعد اختتام الانتخابات، إن البلد قد عقد الانتخابات في موعدها، وإن الناس تمكنوا من الإدلاء بأصواتهم واختيار ممثليهم بحرية وأمان، وإن المناطق المحررة قد شهدت عملية تصويت الحر للمرة الأولى بعد انتصار القوات العراقية وهزيمة داعش.

وهنأ الأمين العام، في ١٣ أيار/مايو، الشعب العراقي بإجراء الانتخابات البرلمانية، وذكر أنه في أعقاب الهزيمة العسكرية داعش، مثلت الانتخابات مزيدا من التقدم في بناء ديمقراطية عراقية أقوى. وحَيًّا الجهود الدؤوبة التي بذلها الموظفون الانتخابيون، ووكلاء الأحزاب والقوات الأمنية في جعل الانتخابات سلمية ومنظمة إلى حد كبير.

وفي أعقاب الانتخابات، هنّأ أيضا الشركاء الدوليون، بما في ذلك حكومات الكويت وقطر وإيران وتركيا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، الشعب العراقي.

لقد جرت الانتخابات في بيئة من الهدوء والاستقرار عموما واتسمت بانخفاض نسبة المقترعين: فقد أفادت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن نسبة المشاركة كانت ٤٤,٥ في المائة – أي ١٠,٨ ملايين ناخب من أصل ٢٤,٣ مليون ناخب – ويمثل هذا انخفاضا كبيرا بالمقارنة مع السنوات السابقة التي أجريت فيه انتخابات وطنية في العراق بعد ٢٠٠٣. كما سيشهد البرلمان الجديد تغييرا واسع النطاق في أعضائه؛ ووفقا للنتائج الأولية، تمكن أقل من ١٠٠ نائب من نواب البرلمان الحاليين – ومجموعهم عددهم في البرلمان الحالي يتجاوز ٣٠٠ نائب – من ضمان مقعد له في مجلس النواب الجديد. ويبعث قرار أكثر من نصف الناخبين عدم ممارسة حقهم الديمقراطي

برسالة قوية إلى النخب التي تحكم البلد منذ عام ٢٠٠٣. أحث النخب السياسية العراقية على استخلاص النتائج اللازمة بشأن الحاجة إلى تحسين التمثيل، والعدالة للجميع والمساءلة الديمقراطية والحكم الرشيد بعيدا عن الفساد أو المحاصصة الطائفية أو المحاباة أو المحسوبية.

أود أيضا أن أحثّ الزعماء السياسيين على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في المفاوضات المقبلة على تشكيل الائتلاف الحاكم والحكومة، وتمثيلها على أعلى المستويات السياسية في هياكل صنع القرار العراقية في البرلمان والحكومة، على نحو ما تعهدت به العديد من الزعماء السياسيين في الحملة الانتخابية.

وعقب إغلاق مراكز الاقتراع والإعلان عن النتائج الأولية، أيّد العديد من القادة السياسيين العراقيين على الملأ تأييده العملية الانتخابية، بمن فيهم رئيس الوزراء والرئيس. وهم يواصلون الحث على إجراء العمليات المتعلقة بالشكاوى والانتهاء منها في الوقت المحدد، وكذلك التصديق على النتائج وقبولها والإسراع بتشكيل الحكومة الجديدة خلال الإطار الزمني الدستوري وبما يتفق مع الإجراءات القانونية ذات الصلة. وقد أعربت بعض القوى والقيادات السياسية الأخرى عن قلقها إزاء بعض أوجه القصور الفنية التي شابت الأجهزة الإلكترونية المستخدمة للإحصاء العام للأصوات، إلى جانب وجود تقارير عن تزوير وتلاعب بالأصوات وترهيب فعلي للناخبين من قبل بعض التشكيلات المسلحة وتدخلات سياسية. وقد طالبوا بإعادة فرز الأصوات في بعض المحافظات، وإلغاء نتائج التصويت خارج البلد وتصويت الأشخاص المشردين داخليا، وحتى بانتخابات الجديدة. وفي خضم تساؤلات بشأن شرعية بعض قرارات مجلس النواب، بما في ذلك من جانب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قرر المجلس في ٢٨ أيار/مايو الطلب من اللجنة إجراء عد يدوي لـ١٠ في المائة من صناديق الاقتراع، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى العد اليدوي لجميع بطاقات الاقتراع في حالة وجود تضارب بنسبة ٢٥ في المائة أو أكثر. كما طلب إلغاء في التصويت في الخارج وتصويت المشردين داخليا.

وفي ٢٤ أيار/مايو، قرر مجلس الوزراء على تشكيل لجنة عليا المعنية بالتحقيق في التقارير والوثائق المتعلقة بالانتخابات. وقامت اللجنة العليا فعلا بإحالة مفوضية الانتخابات إلى هيئة النزاهة، وهو تحرك رفضته مفوضية الانتخابات معتبرة إياه تدخلاً في استقلاليتها.

وقد شككت ستة أحزاب كردية في مصداقية العملية الانتخابية في إقليم كردستان، وما برحت تدعو إلى إعادة فرز الأصوات في محافظات كردستان، بل وإعادة الانتخابات. ومن ناحية أخرى، أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني عن ارتياحهما لنتائج الانتخابات، وعزمهما البدء في حوار بشأن بناء تحالفات مع الأحزاب السياسية في بغداد.

وفي محافظة كركوك - واحدة من عدة بؤر شكاوى - لا تزال الحالة مضطربا، مع مطالبة الأحزاب العربية والتركمانية بإعادة العد اليدوي لنتائج الانتخابات، وفي الوقت نفسه شكت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من أنهم يعرقلون عملها.

وفي ١٧ أيار/مايو، دعوت مفوضية الانتخابات إلى العمل على نحو عاجل وجاد لمعالجة كافة الشكاوى، بما في ذلك إجراء عد يدوي جزئي عند الضرورة في مناطق مختارة، لا سيما في كركوك. وشددت على أهمية اتخاذ تلك التدابير بشفافية كاملة وبحضور الأطراف المعنية من أجل تعزيز الثقة في العملية. كما ناشدت جميع الأطراف السياسية الفاعلة دعم السلام والبقاء ملتزمة بحل أي خلافات انتخابية عبر القنوات القانونية القائمة.

ونحث هيئات الإدارة الانتخابية المستقلة على الفصل في كافة الطعون على الوجه الصحيح وبشكل كامل وسريع من أجل التمكن من تصحيح المعضلات وتحقيق العدالة والتصديق

على النتائج النهائية للانتخابات في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أؤكد على استعداد الأمم المتحدة وتوفر مشورتها الانتخابية وخبرتها لدعم أي أنشطة وتدابير قد تكون ضرورية للإبقاء على الثقة في العملية، بما في ذلك في ضوء الانتخابات القادمة لمجالس المحافظات التي ستجري في مختلف أنحاء العراق في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، والانتخابات الإقليمية في كردستان في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

ونظراً للجدل الدائر بشأن انتخابات مجلس النواب، قررت المفوضية العليا للانتخابات والاستفتاءات في إقليم كردستان عدم استخدام أجهزة التصويت والعد الإلكترونية.

وتقف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على أهبة الاستعداد لتقديم المشورة والدعم للعملية الانتخابية.

وتمثل مرحلة ما بعد الانتخابات فترة حاسمة بالنسبة العراق. وبالاعتماد على إنجازات الحكومة الحالية، نحث القادة السياسيين على إعطاء الأولوية للحوار غير اطائفي الشامل للجميع وضمان التشكيل السريع لحكومة وطنية حقيقية جديدة تجسد إرادة شعب العراق. ومن الضروري أن تعمل الحكومة الجديدة ككيان يتجاوز الانقسامات الطائفية والعرقية، سعياً لتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشتد الحاجة إليها، بناء على مبادئ الوطنية والمواطنة والمساواة في الحقوق والمسؤوليات وإقامة العدل وتوفير الفرص للجميع وكفالة الحكم الرشيد، مع العمل على تحسين الاقتصاد وتقديم الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وستضمن الحكومة الجديدة، استنادا إلى هذا النهج، مستقبل العراق كدولة اتحادية مستقلة ومستقرة ومزدهرة وموحدة وديمقراطية وذات سيادة كاملة، تتمتع بعلاقات جيدة مع جميع جيرانها على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل والمصالح المشتركة بوصفها شروطا أساسية لتحقيق الاستقرار والتعاون والرخاء، بما في ذلك في المنطقة.

إن الأزمة الإنسانية في العراق مستمرة. فهناك أكثر من ٢,١ مليون شخص ما زالوا مشردين وبحاجة إلى المساعدة الإنسانية. بيد أن مستويات التمويل لتوفير الدعم في حالات الطوارئ للفئات الأشد ضعفا متدنية للغاية. وحتى ١٥ أيار/مايو، لم يتم تسلم سوى ١٠١ مليون دولار من تبرعات الجهات المانحة من أصل إجمالي ٥٦٩ مليون دولار مطلوبة في خطة الاستجابة الإنسانية – أي بنسبة ١٨ في المائة فقط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أنشطة إزالة الألغام وتحقيق الاستقرار تعاني من نقص التمويل. ولذلك، أناشد الجهات المانحة مواصلة تقديم معونتها بسخاء لشعب العراق من أجل تلبية الاحتياجات في المجال الإنساني وتحقيق الاستقرار وإزالة الألغام وإعادة التأهيل.

وعلى الرغم من التوجيه الذي أصدره رئيس الوزراء في عام ٢٠١٧ بشأن الطابع المدني لمخيمات المشردين داخليا، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الوجود العسكري في المخيمات في جميع أنحاء العراق والتحرش الجنسي بالنساء والفتيات وتحويل مسار المساعدات الإنسانية وما يتعرض له المقيمون في المخيمات من احتجاز واختفاء، وإزاء أنشطة التجنيد داخل المخيمات والهجمات التي تشنها الجهات الفاعلة المسلحة على العاملين في المجال الإنساني. وقد أصدرت منظمة العفو الدولية في نيسان/أبريل تقريرا خلص إلى أن النساء والأطفال العراقيين الذين يُتصور أن لهم ارتباطا بداعش يواجهون مسائل خطيرة على صعيد الحماية، بما في ذلك رفض تقديم المساعدة لهم وتقييد حرية التنقل والتحرش الجنسي والاغتصاب والاستغلال الجنسي. وأود أن أؤكد أن الأمم المتحدة في العراق تبذل، بالتعاون مع الحكومة، ولا سيما من خلال شبكة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي أنشئت في عام ٢٠١٦، جهودا عاجلة لمتابعة الحالات المبلغ عنها.

وفيما يتعلق بمسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا بلدان ثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، استضاف العراق في

نيسان/أبريل، للمرة الثانية خلال ١٥ عاما، اجتماعات الآلية الثلاثية الأطراف، مبيّنا التزامه بملف المفقودين وبالعودة المستمرة للأمور إلى طبيعتها. وأنا ممتن على الردود الإيجابية الواردة فيما يتعلق بالمقترحات التي قدمتها البعثة خلال تلك الاجتماعات، وخصوصا المشروع الرائد لإجراء مسح ميداني لمواقع المقابر الجماعية في العراق بمساعدة مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة في برينديزي.

وأود أن أدعو الدول الأعضاء التي يوجد بحوزتها صور ساتلية ذات صلة تعود للفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ إلى تزويد حكومة العراق بالتحليلات والمعلومات، التي يمكن أن تساعد في تحديد مواقع الدفن. كما لم يتم إحراز أي تقدم مباشر خلال الفترة قيد الاستعراض على صعيد ملف الممتلكات الكويتية المفقودة. وما برحت البعثة تعقد اجتماعات مع وزارة الخارجية العراقية لمناقشة أفضل السبل التي يمكن من خلالها دعم وتيسير إعادة الممتلكات الكويتية التي تم تحديدها بالفعل، وظلت عودتها معلقة لأكثر من عام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد كوبيش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (*تكلم بالروسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة البولندية على عقد جلسة اليوم. فهي جلسة هامة للغاية. وباستخدام العراق كمثال، سنناقش الكيفية التي يمكن بها تنسيق الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة لتحقيق نتائج إيجابية سريعة.

(تكلم بالإنكليزية)

بالنيابة عن الأمين العام، أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن التضامن مع شعوب وحكومات البلدان التي شهدت مؤخرا هجمات إرهابية. وللأسف، فإن القائمة طويلة وتشمل أفغانستان وإندونيسيا وبلجيكا والعراق وفرنسا وليبيا ونيجيريا. ونبتهل في الدعاء من أجل الضحايا والناجين من تلك الهجمات الشنيعة. كما أدعو جميع الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها لتعزيز التعاون الدولي لمواجهة الإرهاب والتطرف العنيف بصورة شاملة وتقديم الجناة إلى العدالة.

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن الزيارة المشتركة إلى العراق التي أجريناها مع السيدة ميشيل كونينسكس في آذار/مارس. وجرت الزيارة في إطار الجهود المشتركة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة لمكافحة الإرهاب لتيسير تقديم المساعدة التقنية المتصلة بمكافحة الإرهاب إلى الدول الأعضاء وفقا للقرار ٢٣٩٥ (٢٠١٧). وفي ذلك القرار، أكد المجلس ضرورة أن يعمل كيانا الأمم المتحدة معا بشكل وثيق.

وجرت الزيارة بناء على دعوة من حكومة العراق وبدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأنا ممتن على ذلك. ويشرفني أن تتاح لي الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس اليوم، إلى جانب زميليّ، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيدة ميشيل كونينسكس؛ والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيش، وكذلك الممثل الدائم العراق، السفير بحر العلوم.

لقد تضرر العراق من آثار الإرهاب وهو يعاني منها بشدة. وتبرهن الهزيمة العسكرية لداعش بوضوح على العزم الثابت للسلطات العراقية في حربها ضد الإرهاب. ومن المهم للغاية استمرار يقظة الحكومة العراقية وعزمها على تعزيز الانتصار العسكري على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من خلال نهج شامل يركز على الوقاية والقدرة على الصمود. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد استمرار التزام العراق

بمعالجة التوصيات الـ ١٦ التي قدمتها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بشأن مكافحة الإرهاب، فيما يتعلق بتعزيز جهود العراق الرامية إلى تنفيذ الأولويات الرئيسية لمكافحة الإرهاب.

وخلال البعثة المشتركة مع المديرية التنفيذية إلى العراق، تمكنا من عقد مشاورات رفيعة المستوى مع عدد من الوزراء وكبار المسؤولين. وبغية التوصل إلى فهم أفضل للحقائق على أرض الواقع، زرنا الفلوجة لمناقشة الدعم الإضافي الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة إلى السكان المحليين.

وأكد جميع محاورينا استمرار التزام العراق بمكافحة الإرهاب إذ ينتقل من نهج لمكافحة الإرهاب يركز على العمليات العسكرية إلى نهج أكثر شمولا، يشمل أيضا عناصر الوقاية وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية. وخلص محاورونا العراقيون إلى أن المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، في عملية يقودها العراقيون ويمسكون بزمامها، أمر ضروري لمنع عودة ظهور التطرف العنيف والإرهاب في العراق.

وأود أن أعرب عن آيات تقديري لذلك النهج الخاص.

وخلال زيارتنا إلى الفلوجة، أتيحت لنا فرصة للاجتماع مع عمدة البلدة وعدد من الناجين. لقد شهدنا الدمار الواسع النطاق الذي سببه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. إنني تأثرت شخصيا بقدرة الشعب العراقي على الصمود الجديرة بالإعجاب حينما كنت أراقب أعمال إعادة الإعمار في المناطق المحاطة بحقول الألغام والفخاخ المتفجرة، ووجوه الشباب الذين يدرسون في المباني المدرسية التي أُعيد تأهيلها.

لقد جدد وفدنا المشترك التأكيد على تأييد الأمم المتحدة القوي للعراق. واستنادا إلى الاحتياجات ذات الأولوية التي تم تحديدها أثناء البعثة وإلى القرار ٢٣٩٥ (٢٠١٧)، اقترح مكتب مكافحة الإرهاب، بالترافق مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، خمسة مجالات يمكن فيها تقديم المساعدة التقنية إلى العراق وهي: أولا، المشورة بشأن وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب؛ وثانيا، التدريب في مجال مكافحة تمويل الإرهاب؛ وثالثا، منع التطرف المصحوب بالعنف من خلال تنمية مهارات الشباب والتدريب المهني، بما في ذلك للشباب في الفلوجة؛ ورابعا، منع التطرف المصحوب بالعنف من خلال الاتصالات الاستراتيجية؛ وأخيرا، بناء القدرات من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ذات الصلة بالإرهاب والتصدي لها.

ومن أجل تعزيز حوارنا المثمر وبالتشاور مع حكومة العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تمكننا من إيفاد بعثة استطلاعية مشتركة بين مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب إلى العراق في بداية أيار/مايو لتحديد العناصر المحددة لتقديم الدعم البرنامجي في إطار الأولويات الخمس التي ذكرتها. وعقدت البعثة الاستطلاعية اجتماعات مع طائفة من الوزارات العراقية والوكالات الوطنية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، فضلا عن فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي. واستنادا إلى نتائج البعثة الاستطلاعية، يعمل مكتب مكافحة الإرهاب حاليا على إعداد مذكرات مفاهيمية للمشاريع المتعلقة بالمسائل المواضيعية ذات الأولوية. ويمكن أن تحدث المشاريع تأثيرا قابلا للقياس على أرض الواقع، مع تجنب الازدواجية مع المبادرات القائمة. كما يعتزم مكتب مكافحة الإرهاب إيفاد خبير استشاري لدعم العراق في وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجيته الوطنية لمكافحة الإرهاب. وسيبدأ التنفيذ العملي لتلك المشاريع، بالتشاور مع حكومة العراق، في الشهر المقبل. وقضينا مدة إجمالي ثلاثة أشهر للانتقال من المراحل الأولية إلى بدء تنفيذ المشاريع.

وعلى نحو ما أكده الأمين العام في كثير من الأحيان، فإن مكتب مكافحة الإرهاب ملتزم بتنفيذ أولويات بناء القدرات

الرئيسية في مجال مكافحة الإرهاب للدول الأعضاء، بوصفها أمما متحدة واحدة، بطريقة منسقة ومتسقة، وبناء على طلب الدول الأعضاء. وشكلت بعثتنا المشتركة الأولى بين مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب الموفدة إلى العراق، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، خطوة ملموسة في ذلك الاتجاه. ونعتزم مواصلة الاستفادة في ذلك النهج في مناطق العالم الأخرى.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كونينسكس.

السيدة كونينسكس (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني كثيرا ويسعدني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم إلى جانب السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام للعراق. لقد كانت الزيارة فعلا زيارة مشتركة وتاريخية، ولا يسعني إلا أن أتفق مع ما قاله وكيل الأمين العام فورونكوف في إحاطته الإعلامية للمجلس.

وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن احترامي العميق لحكومة العراق وشعبه على استمرار عزمهما على تجاوز تحديات الإرهاب وعلى قدرتهما الحقيقية على الصمود. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري المستمر ودعمي الثابت لجميع ضحايا الإرهاب في العراق، فضلا عن أسرهم.

لقد تمكن وكيل الأمين العام وشخصي من أن نقف بصورة مباشرة على عزم الشعب العراقي الواضح، في الفلوجة وبغداد على السواء، خلال مشاوراتنا الرفيعة المستوى الأخيرة مع الحكومة العراقية. وكما ذكر السيد فورونكوف من فوره، فقد كانت في الفلوجة لحظة تعين علينا أن نقف بلا حراك وننظر إلى صف من الطلاب الشباب، مع معلمتهم، في إحدى المدارس التي بنيت حديثا في وسط الركام والحطام. وكان ذلك أفضل دليل على قدرة سكان تلك البلدة الصغيرة على الصمود. كما أنه بين ضرورة منح هؤلاء الأطفال ما يستحقونه: وهو الحق في التنمية والتعليم والأمل والمنظور. وكان ذلك حفازا كبيرا لنا.

وعقدت المشاورات وفقا للولاية الخاصة بكل من مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وفي إطار تعزيز التنسيق بين المكتبين الذي دعا إليه قرار المجلس ٢٣٩٥ (٢٠١٧). وركزت مناقشاتنا بشكل جزئي على تيسير تقديم المساعدة المكيفة حسب الاحتياجات لبناء القدرات إلى العراق، على أساس الاحتياجات ذات الأولوية التي حددتها لجنة مكافحة الإرهاب وفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وأود أيضا أن أشكر السلطات العراقية، وبخاصة الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، على الدور الأساسي الذي اضطلع به. وأشكر السلطات العراقية على الضيافة التي قدمت إلينا خلال زيارتنا، وأيضا على استعدادها المستمر للانخراط في حوار بناء معنا بشأن طائفة واسعة من المسائل.

وأود الآن أن أطلع المجلس على الجهود التي بذلتها مؤخرا المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بغية مساعدة العراق في مجال مكافحة الإرهاب. وبالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب، قامت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بزيارة تقييمية إلى العراق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأيدت الحكومة العراقية تقرير الزيارة في آذار/مارس ٢٠١٦، ولاحقا اعتمدته لجنة مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الوقت، كان رد العراق على التهديد الإرهابي ذا طابع عسكري بالدرجة الأولى.

وفي مسعى لمساعدة العراق على مكافحة الإرهاب في المجالات غير العسكرية أيضا، ولا سيما في مرحلة بعد انتهاء النزاع، حددت المديرية التنفيذية - كما ذكر سابقا - ٣٣ توصية رئيسية بشأن سبل تشجيع تقديم استجابة شاملة. ومع الإقرار بأن للعراق القدرات على تنفيذ العديد من تلك التوصيات،

فإن اللجنة مع ذلك أشارت إلى أن العراق سيستفيد من تلقي المساعدة التقنية في نصف التوصيات، التي تشمل ١٦ من المجالات ذات الأولوية. وشملت تلك المجالات مسائل قانونية وقضائية، ومكافحة تمويل الإرهاب، وإنفاذ القانون، ومراقبة الحدود، ومكافحة تغذية نزعة التطرف والتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية.

وحددت الاحتياجات الـ ١٦ ذات الأولوية على أساس حوار المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وشراكتها على المدى الطويل مع المسؤولين العراقيين في مجال مكافحة الإرهاب. وصيغت الاحتياجات وفق أفضل القواعد والممارسات الدولية لمنظماتنا الشريكة، بما في ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وغيرها من المنظمات.

ومتابعة للزيارة، فإننا سعينا لجعل نتائج الزيارة متاحة لأكبر عدد ممكن من الجهات المانحة والشريكة في التنفيذ. وفي ذلك السياق، يمكننا القول إن النهج الذي اتخذناه كان نهجا فريدا. فللمرة الأولى منذ إنشائها، عقدت لجنة مكافحة الإرهاب جلستين غير رسميتين بشأن العراق من أجل المانحين والشركاء، في آذار/مارس ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧.

ومكنت الاجتماعات اللجنة من متابعة التقدم المحرز منذ زيارة عام ٢٠١٥ والوقوف على التطورات الأخيرة والتحديات المتواصلة. ولا يزال ذلك النهج متبعا أيضا فيما يتعلق بأفغانستان.

منذ الاجتماعين غير الرسميين، عادت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب إلى العراق في مناسبات عديدة لضمان تجسيد المناقشات التي عقدت في المقر الدائم للأمم المتحدة في الميدان. إن الأنشطة المختلفة التي نُظِمت بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وشارك فيها مسؤولون من الحكومة العراقية وممثلون عن الجهات المانحة، والمنظمات الدولية والإقليمية ومختلف كيانات الأمم المتحدة.

تنصبّ جهودنا على تيسير إدماج توصيات اللجنة في البرامج المقررة القائمة لدى شركائنا في التنفيذ. ونحن مصممون على كفالة أن يكمل التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة شراكتنا مع الحكومة العراقية، وأن يكون عملنا في مجال مكافحة الإرهاب مكملا على نحو تام للولاية العامة للبعثة. وأود أن أشكر الحكومة العراقية على التزامها المستمر بالعملية. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري للممثل الخاص وجميع أعضاء فريقه على تعاونهم القيم.

في جميع مراحل مشاركتنا في العراق، سواء في نيويورك أو بغداد أو الفلوجة، احتفظ العراق بالملكية الكاملة، وأعتقد أن من المهم التشديد على هذه النقطة، للمساعدة في العملية وتيسيرها وتنفيذها ويواصل تأييد المجالات الـ ١٦ المحددة ذات الأولوية. وواصل أيضا شركاؤنا في التنفيذ والمنظمات تبادل المعلومات وتحديثها فيما يتعلق بجهودهم الحالية والمقررة، والمجالات التي لا تزال بحاجة إلى الدعم المالي، والمجالات التي يمكنهم فيها إقامة شراكة مع الوكالات المنفذة والجهات المعنية الأخرى. وقد أُدخلت كل هذه المعلومات في مصفوفة تهدف إلى ضمان الشفافية التامة لشركائنا في العراق ونيويورك والعواصم المعنية. وهذه العملية لا تساعدنا في تجنب الازدواجية والتداخل فحسب، بل أيضا في إقامة شراكات جديدة.

كان أحد الأمثلة في ذلك الصدد أننا قمنا في الآونة الأخيرة بتيسير حلقة العمل لصياغة التشريعات التي نظمها فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأفضت حلقة العمل إلى وضع مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي قُدِّم إلى اللجنة العراقية الوطنية لمكافحة الإرهاب لكي ينظر البرلمان فيه ويقره في وقت لاحق. وأود أن أؤكد مجددا ضرورة أن يعمل العراق بهمة على إقرار القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة، وذلك للتأكد من تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية إلى العدالة وفقا لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

تقوم لجنة مكافحة الإرهاب حاليا بالنظر في سبل تعزيز عملية التقييم التي تقوم بها وآليات المتابعة وفقا للفقرة ٩ من القرار ٢٣٩٥ (٢٠١٧). وأعتقد اعتقادا راسخا أن نموذج انخراط المديرية التنفيذية في العمل مع العراق سيكون مفيدا جدا لعمل اللجنة في هذا المجال. وأنا مقتنع تماما بأن هذه الزيارة المشتركة التاريخية والمتابعة التي نظمها في الآونة الأخيرة مكتب مكافحة الإرهاب، بالاشتراك مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ستصبحان مثالا جيدا يحتذى به.

نحن ممتنون للجهود المتواصلة التي يبذلها جميع الشركاء في التنفيذ الذين يساعدون العراق لتحقيق هذا التقدم المشجع في تنفيذ بعض توصيات اللجنة ذات الأولوية. ونهيب بهم أن يواصلوا بذل الجهود لتشجيع الشركاء الآخرين على الانضمام إلى اللجنة والمديرية التنفيذية والحكومة العراقية في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرات العراق في مكافحة الإرهاب في المجالات التي حددتها اللجنة.

أود أن أؤكد للمجلس أن المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وبالتعاون الوثيق مع وكيل الأمين العام ومكتب مكافحة الإرهاب والبعثة، ستواصل العمل بشكل وثيق مع شركائها في التنفيذ لتحديد أنجع السبل لدعم العراق. وفي نهاية المطاف، تتعلق المسألة بالشفافية والمساءلة والتأثير. بالتأكيد كانت الزيارة تاريخية في النهج الذي اتبعته، ويحدوني وطيد الأمل في أن تكون تاريخية أيضا في نتائجها وآثارها، وأن نعمل أخيرا على تكريم جميع ضحايا الماضي في العراق وأننا نتجنب وقوع ضحايا في المستقبل هناك وفي بقية أنحاء العالم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة كونينسكس على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم. أود أن أعرب بصورة خاصة عن امتناننا للسيد كوبيش، على سنوات خدمته الثلاث في قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التي كانت خلالها فترة حافلة بالتحديات.

قبل ثلاثة أعوام، كان العراق في وضع مختلف جدا. لقد سيطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على الموصل، ثاني أكبر مدن العراق، واحتل مناطق على بُعد ٣٠ دقيقة من بغداد. لقد كان مقاتلو تنظيم داعش يرتكبون فظائع لا توصف ضد العراقيين، بما في ذلك بيع النساء للاسترقاق الجنسي وقتل الأقليات الدينية. وكانوا يستخدمون ملاذهم الآمن للتخطيط لشن هجمات ضد الغرب.

لكن حدث ذلك قبل ثلاث سنوات. واليوم تحرر العراق. وبدعم من الولايات المتحدة والحلفاء الآخرين، استعاد العراقيون بلدهم. ويعود الأشخاص المشردون إلى ديارهم ويشرعون في إعادة البناء. والأهم من ذلك، أن العراقيين أجروا بنجاح الانتخابات البرلمانية الوطنية. وفي غضون أشهر قليلة، انتقلت قوات الأمن العراقية من عملية استعادة أمصار كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية إلى حماية أماكن الاقتراع.

وتجري المحادثات فعلا لتشكيل الحكومة. وهذه لحظة حاسمة في تاريخ العراق. وستقوم حكومة العراق المقبلة باتخاذ سلسلة من القرارات الهامة التي ستحدد مسار العراق خلال العقود القادمة. وسيتعين على حكومة العراق المقبلة أن تقرر ما إذا كانت حقا تقدر التنوع وتتيح الفرص لجميع العراقيين، بما في ذلك أضعف المواطنين العراقيين، في المدن والقرى البعيدة من بغداد. وعلى الحكومة المقبلة أن تقرر ما إذا كان العراق جادا في رفع مستوى القيادات النسائية، وأن تتولى إدارة دفة الحكم على نحو شامل. وهذا يعني وضع السياسات التي تمكن العراق من أن

يغلق الباب أمام التطرف والسياسات الطائفية التي تسببت في الكثير من المعاناة في السابق.

أمام حكومة العراق المقبلة عمل صعب لا يستهان به. ويتطلب ذلك قيادة جريئة. وتشكيل الحكومة عملية شاقة، ولكن عند اكتمالها، ستكون الولايات المتحدة مستعدة لدعم العراق وهو يمضي قدما نحو مستقبل أكثر سلاما وازدهارا. بينما يتعافى العراق من شبح إرهاب تنظيم داعش، تركز الحكومة على إرساء العناصر الأساسية على قواعد سليمة. وقد يبدو توفير الكهرباء وتمهيد الطرق خطوات صغيرة، لكن سيكون تقديم هذه الخدمات أمرا حيويا لمصداقية الحكومة العراقية الجديدة. وسيكون من الحيوي للحكومة أيضا احترام حقوق الإنسان. وتعزيزها. وينبغي أن يكون العراقيون، لا سيما بعد جرائم تنظيم داعش، على يقين من أن قادتهم يتمسكون بسيادة القانون ويلاحقون المساءلة عن الفظائع المرتكبة. وسيكون أحد الأجزاء الهامة من هذا الجهد ما تضطلع به الأمم المتحدة والعراق بموجب القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) لجمع البينات عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية. ومن شأن هذا التعاون أن يكون نموذجا لكيفية تحقيق العدالة في جميع أنحاء العراق.

لا شك في أن العراق يقع في منطقة عصيبة. وبالنظر إلى ما يحيط بالعراق من تهديدات الخطيرة يتعين عليه أن يكون قوة للاستقرار في المنطقة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى الشراكة مع الحكومة العراقية المقبلة التي ستمكننا من التصدي لهذه التهديدات، ومكافحة الإرهاب وتعزيز استقلالية المؤسسات العراقية. ومثلما يبدأ العراق فصلا جديدا، يتعين على الأمم المتحدة وبعثتها في العراق أن تتكيفا أيضا مع ذلك الفصل.

طلب مجلس الأمن من الأمم المتحدة، في العام الماضي، إجراء تقييم خارجي للبعثة. وقدم فريق الاستعراض قائمة طويلة من التوصيات. وكان العديد منها توصيات فنية بحتة، لكنها تتفق مع الرؤية الهامة للإصلاح الذي من شأنه أن يجعل البعثة أكثر كفاءة وأفضل تنسيقا فيما بين العديد من وكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في الميدان. وتقع المسؤولية الآن على عاتق الأمين العام عن كفالة تنفيذ التوصيات تنفيذا تاما، وإطلاع المجلس على التقدم المحرز بشأنها. وستتابع الولايات المتحدة بشكل وثيق ذلك التقدم المحرز.

وسنطلق هذا الشهر أهم استعراض لمجلس الأمن لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق خلال سنوات. وستكون الولاية الجديدة أكثر تركيزا واستجابة لاحتياجات الشعب العراقي ومُصممةً خصيصا للتصدي للتحديات الراهنة في العراق. ويجب أن تستهدف الأمم المتحدة المجالات التي يحتاج فيها العراق إلى أكبر قدر من الدعم، مثل المصالحة السياسية وإيصال المعونات الإنسانية ودعم المؤسسات الحكومية لتوفير الخدمات الأساسية.

إن إنجازات العراق في دحر تنظيم "الدولة الإسلامية" وإجراء الانتخابات تستحق تقديرنا وإشادتنا الجماعية. فقد قطع العراق خطوات كبيرة صوب تحقيق مستقبل أكثر استقرارا وأمنا وديمقراطية. والآن أمام قادة العراق المهمة الصعبة التي تتمثل في تشكيل حكومتهم والبرهنة على أنهم يمكنهم الوفاء بتطلعات شعبهم الكبيرة. وستكون الولايات المتحدة على استعداد لدعم العراق في تحقيق ذلك الهدف.

السيد العتيبي (الكويت): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية السيد يان كوبيتش والسيد فلاديمير فورونكوف والسيدة ميشيل كونينسكس على إحاطاتهم الإعلامية. ويطيب لي أن أشيد بما تقوم به الأمم المتحدة من جهود مقدرة لتقديم المشورة ومساعدة حكومة وشعب العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٧ (٢٠١٧) من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونجدد دعمنا للسيد يان كوبيتش، ونشيد بجهوده كرئيس للبعثة وممثل خاص للأمين العام في العراق. وكذلك نجدد

تأييدنا الموصول للجهود التي تقوم بها نائبته للشؤون السياسية، السيدة أليس والبول، بصدد التطورات الإنسانية المتعلقة بالبحث عن المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذي طال أمد معاناة ذويهم، والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية وذلك لما تشكله من ثروة تاريخية وإرث هام للذاكرة الوطنية بالنسبة لدولة الكويت، عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣).

ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بخالص التهنئة إلى الأشقاء في العراق على نجاح العملية الانتخابية النيابية التي أجريت في منتصف هذا الشهر، لقد تمت هذه العملية في أجواء ديمقراطية تميزت بشفافيتها وتنظيمها على كافة الأصعدة مجسدة بذلك الروح الوطنية العالية ومتفقة تماما مع مبادئ الدستور ومع المعايير الديمقراطية العالمية. متمنين في الوقت نفسه أن يتم استثمار هذه الأجواء الإيجابية التي خلفتها الانتخابات في تشكيل الحكومة العراقية المرتقبة. وكلنا أمل بأن ينجح العراق الشقيق في تشكيل حكومة وفاق وطني قادرة على تلبية طموحات وتطلعات أبناء شعبها، وتحقيق الأمن والنمو والازدهار لهذا البلد الشقيق.

وفي الوقت ذاته، ندرك أن هذا العام يعد عاما حاسما بالنسبة للعراق، وخاصة في مجال استعادة الأمن والاستقرار وإعادة البناء والإعمار. ولا يسعنا أيضا هنا إلا أن نكرر التهنئة للحكومة والشعب العراقي على تحريرهم الكامل لأراضيهم من قبضة إرهابيي داعش. وهنا نلاحظ أن العراق مقبل على مرحلة تتطلب استمرار الدعم والمساندة الدوليين، وذلك لكي يتمكن من التصدي للظروف والتحديات الأمنية والسياسية والإنسانية والاقتصادية التي تواجهه. لقد استدعت هذه الظروف سعينا من أجل تخفيف آثار تعديات تلك التحديات إدراكا لحجم المأساة التي يكابدها الشعب العراقي. ولذا سعدنا بالمساهمة في تنظيم مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق في منتصف شباط/ فبراير، والذي حقق نجاحا مشهودا. إذ حظي بمشاركة دولية واسعة استهدفت إعادة بناء ما دمرته الحرب من أجل تمكين النازحين من العودة الطوعية الكريمة إلى منازلهم. كل هذا يدعونا إلى التفاؤل بمستقبل العراق وأمنه واستقراره إذ هو جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار دول المنطقة ككل.

وفيما يتعلق بالالتزامات الدولية والمسائل الإنسانية المتبقية المتعلقة بالمفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، إن متابعتنا لهذه الالتزامات مستمرة من خلال التقارير الدورية للأمين العام والإحاطات الإعلامية للممثل الخاص للعراق بموجب الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣). ولا يسعنا هنا إلا أن نكرر مشاطرتنا للأمين العام للأمم المتحدة خيبة الأمل لعدم تحقيق أي تقدم في مسألة المفقودين وذلك على الرغم مما بذل من جهود على الصعيد الميداني المتمثلة بالحفر والتنقيب وجمع المعلومات بغية تحديد المواقع المحتملة للمقابر.

هذا فضلا عن مشاركتنا للأمين العام في تعبيره عن الأسف لعدم توافر أية أدلة أو معلومات حتى الآن تشير إلى أماكن وجود المحفوظات الوطنية الكويتية. ولا مناص هنا من تأكيدنا على أهمية هذه القضايا وحساسيتها ودورها في دعم وتعزيز وبناء الثقة بين الكويت والعراق. وهنا نتطلع إلى المزيد من الجهد واتباع نهج جديد ومبتكر في التعامل مع تلك الالتزامات المستحقة لدولة الكويت لتحقيق النتائج المرجوة في إطار عمل اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. معربين في هذا الصدد عن ترحيبنا بالخطوات التي اتخذتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سياق مشروع المراجعة للمضي قدما في هذا الملف. إلا أن هذه الجهود المبذولة حاليا لا تعتبر كافية لتحقيق تقدم ملموس على أرض الواقع لإنهاء معاناة ذوي المفقودين التي دامت أكثر من ٢٧ عاما. فيتطلب الأمر المزيد من الالتزام والتصميم.

ختاما، فإن دولة الكويت تتطلع بأن يستمر التعاون والعمل بنفس الروح الأخوية مع جمهورية العراق، تأكيدا على حرص البلدين الشقيقين على النأي عن كل ما يعكر صفو هذه العلاقات والانطلاق نحو علاقات مبنية على أسس متينة مستندة إلى مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، حسبما يمليه ميثاق الأمم المتحدة. متجاوزين في ذلك الظروف التي حالت سابقا دون ذلك. إن دولة الكويت لن تألو جهدا في الوقوف إلى جانب العراق وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة في شتى المجالات حتى يتجاوز العراق التحديات التي تواجهه. إننا هنا نعبر عن رغبتنا الصادقة في إنهاء ما تبقى من الالتزامات وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، انطلاقا من إيماننا بضرورة تمكين الأشقاء في العراق والحفاظ على أمنهم واستقرارهم ووحدة وسلامة أراضيهم بما يساعد على عودة العراق على أخذ مكانته الطبيعية في محيطه الإقليمي والدولي.

ولا يفوتنا هنا أن نكرر الثناء على الجهود والمساعي التي تبذلها البعثة. مؤكدين على تعاوننا الكامل مع تلك البعثة من أجل إنجاز ولايتها ومهامها على أكمل وجه ممكن.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، السيد فلاديمير فورونكوف، والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، السيدة ميشيل كونينسكس، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيش على إحاطاتهم الإعلامية. ويقدر وفد بلدي أيضا الدور البارز الذي تضطلع به البعثة في الوفاء بولايتها. ونشجع البعثة على مواصلة تعزيز الحوار والتنسيق لتعزيز عملية السلام والمصالحة في العراق.

ونسلط الضوء على إجراء الانتخابات البرلمانية في ١٢ أيار/مايو التي جرت بطريقة منظمة في بيئة خالية من العنف. وندعو الممثلين المنتخبين والجهات السياسية الفاعلة المعنية إلى الحوار والانخراط في مفاوضات تمكنهم من تشكيل إدارة مستمرة وتطوير مؤسسات راسخة تتخذ التدابير اللازمة من أجل تحقيق الاستقرار في العراق وإعادة بنائه.

ونشير أيضا إلى التقدم المحرز في إنشاء شركة نفط مملوكة للدولة تحت إشراف مجلس الوزراء. ونحن مقتنعون بأن إدارة تتمتع بالسيادة لتلك الموارد ستكون عونا كبيرا في إعادة بناء العراق واستعادة الخدمات الأساسية للشعب بشكل عام.

كما نشجع الحوار المستمر بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من أجل حل القضايا العالقة بالطرق السلمية، لأنه من خلال الحوار أعيد فتح مطاري أربيل والسليمانية لحركة الطيران الدولية وخصصت الموارد الاتحادية لدفع أجور موظفي الحكومة في كردستان. ولذلك، فإننا ندعو كلا الطرفين إلى مواصلة العمل معا على أساس توافقي لمعالجة وحل القضايا المشتركة.

بالرغم من التقدم المحرز، نأسف لاستمرار الهجمات غير المتناظرة التي تودي بحياة المدنيين الأبرياء. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ١٧٠ شخصا على الأقل وأصيب ٣٠٠ بجراح، بمن فيهم النساء والأطفال.

من المهم تسليط الضوء على أن عددا كبيرا من أولئك الضحايا سقط نتيجة انفجار أجهزة متفجرة مرتجلة ومتفجرات من مخلفات الحرب.

وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على العمل الذي تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، التي قامت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتحديد وإزالة حوالي ٥٠٠ جهاز متفجر زرع في أنحاء مختلفة من العراق. إن التخلص من المتفجرات من مخلفات الحرب وإزالتها أمر ضروري، إذ أن أمن السكان أساسي للشروع في عملية التعمير في العراق. ولذلك، ندعو

المجتمع الدولي إلى دعم عمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وتوحيد الجهود المبذولة من أجل التنفيذ الفعال للقرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧).

وإذ يلاحظ وفد بلدي الجهود التي يقودها العراق لتحديد المقابر الجماعية والمواد التراثية، كتلك التي تعود للكويت، فإنه يشيد بعقد اجتماع الآلية الثلاثية الأطراف في العراق في نيسان/أبريل. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه لبناء القدرات التي تحتاجها الحكومة العراقية للمضي قدما في البحث عن المناطق التي يحتمل وجود مقابر جماعية فيها وتحديدها.

إن إعلان النصر الذي جاء نتيجة حملة رئيس الوزراء العبادي لتخليص العراق من سيطرة تنظيم داعش في ٩ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي ليس إنجازا هاما بالنسبة للعراق وحده بل وللمجتمع الدولي بأسره. غير أن وجود هذه الجماعة الإرهابية - التي لا تزال لديها القدرة على تنسيق وارتكاب الهجمات ضد السكان المدنيين ووكالات إنفاذ القانون، كتلك التي نفذت في وقت سابق من هذا الشهر في بغداد وكركوك - لا يزال يشكل خطرا كبيرا يهدد أمن السكان وعملية التعمير والمصالحة في العراق. كما أن محنة أكثر من ٥٠٠ ١ من النساء والفتيات الأيزيديات اللائي ما زلن تحت سيطرة تنظيم داعش تظل مدعاة للقلق البالغ ويجب أن تحل في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، نرحب بالزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب إلى العراق في آذار/مارس، ونكرر التأكيد على الحاجة إلى تطوير قدرات المؤسسات العراقية للقضاء على ذلك الخطر نهائيا عن طريق وسائل منها تعزيز مكافحة تمويل الإرهاب، ومكافحة الخطاب الإرهابي، والتركيز على تثقيف الشباب لمنع التطرف. إن التنفيذ الفعال للقرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧) بشأن الخطاب والحجج لمكافحة الإرهاب يشكل أداة مفيدة في مجالي منع الخطاب المتطرف ومكافحته. ومن هذا المنطلق، فإن بدء المهام المسندة بموجب القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) إلى فريق التحقيق لتحديد المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش يكتسي أهمية بالغة في تقديم أولئك الأشخاص للمثول أمام المحاكم العراقية للمساءلة عن أفعالهم الجنائية، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في مكافحة الإفلات من العقاب وتعويض الضحايا.

ونؤكد من جديد تقديرنا الصادق لشجاعة قوات الأمن العراقية والشعب العراقي بأسره وتضحيتهم وتصميمهم على مكافحة الإرهاب بشنهم تلك الحرب بالنيابة عنا جميعا. وينبغي لجميع قطاعات المجتمع تعزيز هذا الإنجاز الكبير بالتكاتف متحدين. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لدور الجهات الفاعلة السياسية والحكومة التركيز على القضاء على الطائفية أو الخطاب الانقسامي، والدعوة إلى الوحدة والمصالحة من أجل تمهيد الطريق أمام تحقيق الاستقرار والتعمير في العراق.

في الختام، لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن أحد الأسباب الجذرية للنزاعات الطويلة الأمد التي أثرت على العراق هو نتيجة تنفيذ سياسات تغيير النظام والممارسات التدخلية في الشؤون الداخلية للدول التي تجلب معها ظهور الفوضى والإرهاب والعسكرة، والنتائج المؤسفة التي ما زالت تتكرر حتى الآن.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشيد بعقد هذه الجلسة، ونشكر السيد يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في العراق وعلى العمل القيم الذي يقوم به هو وفريقه. ونقدر أيما تقدير الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما كل من السيد فلاديمير فورونكوف والسيدة ميشيل كونينسكس.

تهنئ بيرو حكومة العراق وشعبه على النجاح في إجراء الانتخابات البرلمانية الديمقراطية. ونود أيضا أن نسلط الضوء على الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في ذلك الصدد، لا سيما في تيسير مشاركة الأشخاص

المشردين داخليا. بيد أننا نعتقد أن من المهم أن تتمكن اللجنة الانتخابية الخاصة في أقرب وقت ممكن من معالجة الشكاوى التي أثيرت بشأن العملية، أساسا في مدينة كركوك. نشجع ونتطلع إلى التشكيل والإنشاء المبكرين للحكومة الجديدة، التي ينبغي أن تشكل جبهة موحدة وقوية للتصدي للتهديدات التي لا تزال تواجه المجتمع العراقي، ولا سيما الإرهاب. ويجب أن نعرب عن قلقنا إزاء وجود بقايا داعش في العراق. وندين الهجمات الأخيرة التي وقعت في بغداد على المدنيين خلال شهر رمضان.

ونسلط الضوء على الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى البلد مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لتقييم القدرات والاحتياجات العراقية. واستنادا إلى عمل لجنة مكافحة الإرهاب، نشجع على المزيد من التنسيق والتكامل من جانب منظومة الأمم المتحدة في دعمها لجهود الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار السلطات العراقية تشاطر تقييم طلباتها للحصول على المساعدة التقنية، كي يسترشد به الشركاء المتعاونون من أجل مشاريع منع الإرهاب والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائيا، وبالتالي تعزيز التآزر والتكامل. ونؤكد على الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي، ولا سيما تجاه التحدي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

ونعتقد أنه ينبغي أيضا توجيه دعم المجتمع الدولي للعراق نحو إعادة الإعمار وإنعاش اقتصاده. يمثل المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق المعقود في الكويت في شباط/فبراير، خطوة هامة في هذا الاتجاه. ونشجع الحكومة الجديدة على تعزيز سياسات وبرامج المساعدة والتنمية الاجتماعية الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، نود أن ننضم لدعوة الأمين العام تقديم الدعم الدولي لبرنامج التعافي وبناء القدرة على الصمود في العراق.

ونرى أنه من الملح إعطاء الأولوية لمعالجة مسألة ما يقارب ٩ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم مليونا مشرد مسجل لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في نيسان/أبريل. كما نشجع على تعزيز زيادة مشاركة النساء والشباب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونؤيد التوصيات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد، بما في ذلك تعزيز الفريق العامل المشترك بين القطاعات التابع لخطة العمل الوطنية وتمويله تمويلا كافيا.

أود أن أختتم بتسليط الضوء على عمل الممثل الخاص للأمين العام كوبيش وفريقه. سيواصل بلدي متابعته عن كثب للعملية العراقية، خاصة في هذه الفترة الحاسمة إذ ينتقل البلد نحو السلام المستدام.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بالإحاطة الإعلامية الثاقبة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيش بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبإسهامه الهام في مداولات مجلس الأمن. تثمن كازاخستان عاليا الجهود التي تبذلها البعثة ومنظومة الأمم المتحدة لتوفير الخدمات الأساسية لسكان العراق وسط التهديدات الخطيرة والصعبة، ولتعزيز الحوار السياسي والمصالحة فيما بين الأطراف. وفي الوقت نفسه، نحن ممتنون أيضا لوكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف، والمديرة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ميشيل كونينسكس، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تدين كازاخستان بشدة الهجوم الذي نفذه مفجران انتحاريان في بغداد في ١٥ أيار/مايو، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٣٥ شخصا وجرح ٩٠ آخرين في هجوم على ساحة يتجمع فيها عمال المياومة بحثا عن عمل. ونعتبر ذلك الهجوم بشعا وجبانا وينمّ عن عدم احترام الحياة البشرية أو شهر رمضان المبارك.

وتهنئ كازاخستان العراق قيادة وشعبا بنجاح الانتخابات البرلمانية المعقودة في ١٢ أيار/مايو. في أعقاب الهزيمة العسكرية

لداعش، تمثل الانتخابات مزيدا من التقدم في بناء ديمقراطية عراقية أقوى. ومع هذه النتائج المشجعة، فإننا ندعو جميع الأطراف السياسية العراقية ومؤيديهم إلى دعم السلام بينما يجري تحليل النتائج.

ونحث أيضا الأطراف السياسية الفاعلة على تسوية أي منازعات انتخابية عن طريق القنوات القانونية القائمة، وإتمام العملية الانتخابية بتشكيل حكومة شاملة في أقرب وقت ممكن. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم إلى حكومة العراق وشعبه في ذلك المسعى.

لقد أثنى الجميع على العمليات الناجحة للحكومة العراقية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وأعربوا عن تقديرهم لها. وبطبيعة الحال فإنه يجب علينا تعزيز فعالية آليات مكافحة الإرهاب في العراق وتحسين التدابير الأمنية على الحدود عقب طرد تنظيم داعش من العراق. ويسرنا انضمام العراق إلى مبادرة كازاخستان المتعلقة بمدونة قواعد السلوك لأجل تحقيق عالم خال من الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي بذل كل جهد ممكن لتوطيد الاستقرار واستعادة السلام في العراق بعد طرد تنظيم داعش.

وتؤيد كازاخستان الحفاظ على السلامة الإقليمية للعراق بوصفه دولة. ولا يمكن توحيد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم دون تحقيق المصالحة بين الأطراف، علاوة على بسط العدالة وسيادة القانون في جميع أنحاء البلد.

ونشدد على عدم جواز ممارسات الانتقام من أنصار تنظيم داعش وأفراد أسرهم الذين لا تربطهم أي صلة بالجماعة خارج نطاق القضاء. ونحث السلطات العراقية على اتخاذ تدابير عاجلة لتقديم الجناة إلى العدالة في امتثال للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع الامتناع عن الأفعال التي تنتهك العدالة والحرية الإنسانية. ولقد أصبنا بالصدمة إزاء مصير ربة منزل تركية، تدعى أمينة حسن وتبلغ من العمر ٤٢ عاما. فقد أعطيت دقيقتان فقط للدفاع عن نفسها ضد اتهامات بمناصرة تنظيم داعش. وعلمنا أن المحاكمة برمتها لم تستغرق سوى ١٠ دقائق قبل أن يصدر القاضي بحقها حكما بالإعدام شنقا. وخلال ساعتين فقط صدر ١٤ حكما بالإعدام بحق المتهمين بمناصرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلى جانب صدور أحكام أخرى بحق العاملين وزوجاتهم، بل وبعض أفراد الجمهور أيضا.

وفي الوقت نفسه، نؤيد التدابير الرامية إلى تحقيق الأهداف القصوى للعراق: الحفاظ على الوحدة، وإعادة الاستقرار وتعزيز التعايش السلمي بين جميع فئات السكان، بما في ذلك الأقليات. ويجب أن يستند ذلك النهج الذي يحظى بالقبول عموما إلى المساواة في الحقوق وتوفير العدالة لجميع المواطنين. ويتمثل التحدي الذي يواجهه العراق الآن في ترسيخ مبادئ الحكم الديمقراطي الرشيد على أسس صلبة وراسخة.

وأخيرا، يجب علينا أن ندعم دون تردد الجهود التي يبذلها الممثل الخاص الرامية إلى تحقيق الاستقرار في العراق في مرحلة ما بعد تنظيم داعش وفق رؤية جديدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي بداية أن أهنئ جمهورية بولندا على توليها رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر، وأعرب عن الشكر لما تبذله من جهود في تنظيم عمله، والشكر موصول لجمهورية بيرو على جهودها المبذولة خلال رئاستها للمجلس للشهر المنصرم، ويطيب لي الترحيب بإحاطة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيش، والامتنان لجهوده وجهود فريقه على عملهم الدؤوب والمخلص.

ويطيب لي شكر السيد فلاديمير فورونكوف وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل

كونينسكس، الأمينة العامة المساعدة ومديرة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مؤكدين على إحاطتيهما.

توجه العراقيون في ١٢ أيار ٢٠١٨، إلى صناديق الاقتراع لانتخاب أعضاء مجلس النواب العراقي، إذ اتسمت هذه الانتخابات بأهمية فريدة لأنها تأتي مباشرة بعد إعلان الانتصار على عصابات داعش الارهابية في العراق، وهذا ما يجعل من الانتخابات العراقية لهذا العام ٢٠١٨ فصلا آخر من فصول الحرب على الإرهاب في العراق، وفي سابقة ومؤشر إيجابي كانت هناك مشاركة كبيرة للنساء المرشحات لانتخابات مجلس النواب العراقي، إذ بدأت المرأة العراقية تثبت نفسها على الساحة السياسية، كما شهدت هذه الانتخابات مشاركة عدد كبير من الشباب سواء كناخبين أو مرشحين، إذ باتت هذه الشريحة تتطلع إلى من يلبي طموحاتها في البرلمان.

نجحت حكومة العراق، واستنادا إلى واجباتها الدستورية والقانونية في توفير بيئة انتخابية آمنة، مكنت العراقيين بمختلف مكوناتهم من الادلاء بأصواتهم على نحو آمن وقناعة تامة، كما هُيئت كل الظروف والمستلزمات التي مكنت النازحين من الاشتراك في الانتخابات والمساهمة في ترسيخ العملية الديمقراطية في البلاد.

وبعد إعلان نتائج الانتخابات فتحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باب تقديم الشكاوى والطعون، من قبل الكيانات السياسية والأحزاب التي لديها ملاحظات وشكوك في تلك النتائج، وستقوم المفوضية بدراسة وتدقيق تلك الطعون وفقا للسياسات والضوابط المنصوص عليها قانونا واتخاذ الإجراءات الخاصة بشأنها، واعتماد النتائج والاسماء الفائزة بشكلها النهائي ورفعها للمحكمة الاتحادية للمصادقة عليها واعتمادها رسميا، كما أولى كل من مجلس الوزراء ومجلس النواب اهتماما بهذا الشأن لطمأنة شركاء العملية الانتخابية.

سيركز العراق في المرحلة المقبلة على تنشيط الاقتصاد وإعادة الحياة الاجتماعية ودعم

فرص التنمية والاستقرار في جميع المحافظات، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار لإكمال النهج الذي اتخذته الحكومة السابقة وتنفيذ الاستراتيجيات التالية: الخطة الاستراتيجية لإعادة الاعمار التي ستكون منهاج عمل للانطلاق بالمشاريع بموجب معايير وأولويات راعت متطلبات تحقيق اهداف التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠ فضلا عن وثيقة رؤية العراق للفترة ٢٠٢٠–٢٠٣٠، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق للمدة ٢٠١٨–٢٠٢٢ التي من شأنها خفض مستويات الفقر العام بنسب واضحة، وتوفير فرص عمل للشباب.

وكذلك تنفيذ برنامج التعافي والقدرة على مواجهة الأزمات الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش، الذي يتضمن تسعة عناصر، تنفذ ثلاثة منها في المجتمعات ذات الأولوية العالية حيث يحتمل ظهور تطرف متشدد، الاستراتيجية الوطنية للشباب والتي تعد الأولى من نوعها في البلاد والتي أُطلقت بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تهدف إلى اعداد جيل منتج ومتعلم تعليما جيدا ويتمتع بصحة جيدة ذهنيا واجتماعيا ونفسيا ويحافظ على هويته الوطنية، ويؤدي دورا محوريا في مجتمعاته المحلية ويحصنه من الفكر الارهابي المتطرف.

لقد أظهر تنظيم داعش الإرهابي قسوة غير عادية تجاه ضحاياه من رجال ونساء وأطفال، وإن اتخاذ مجلسكم القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) كان انتصاراً للعدالة وإنصافاً لهؤلاء الضحايا، وإن تطبيق القرار أخذ مجراه وهو الآن في مرحلة إجراءات تشكيل فريق التحقيق الأممي الذي سيأخذ على عاتقه جمع الأدلة والإثباتات في الجرائم المرتكبة من قبل عصابات داعش الإرهابية، لتقديمها إلى القضاء الوطني لينال المجرمون عقابهم، وإن العراق يتطلع وبحرص شديد إلى التعاون الكامل والبنّاء مع فريق التحقيق الأممي.

يحرص العراق على مواصلة جهوده من أجل إنصاف وتعويض جميع ضحايا جرائم العنف الجنسي البشعة، وإشراك النساء في مبادراته الخاصة ببناء السلام والمصالحة وإعادة الإعمار. ونؤكد هنا الالتزام بمعالجة معاناة ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من خلال التوقيع على البيان المشترك عام ٢٠١٦ بين الأمم المتحدة والعراق لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والتصدي له، والمصادقة على خطة تنفيذ البيان المشترك والتي تؤكد على اتخاذ تدابير محددة تتعلق بالعدالة والمساءلة والخدمات خلال الزيارة الأخيرة للسيدة براميلا باتن، ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، إلى العراق للمدة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس ٢٠١٨ بدعوة من الحكومة، ويتطلع العراق إلى رؤية نتائج ملموسة لخطة التنفيذ من خلال وضع جدول زمني ليتم تقييمها.

ومن جانب آخر، أطلق العراق التقرير الوطني العراقي بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠١٨ تزامناً مع يوم المرأة العالمي، وسيقوم هذا العام بتقديمه للأمم المتحدة، وبذلك يُعتبر العراق البلد الأول في منطقة الشرق الأوسط الذي يبادر بتقديم تقريره الخاص بتنفيذ القرار المعني بدور المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

استقبلت السلطات العراقية المختصة كلاً من السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لشؤون مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونيكس، الأمينة العامة المساعدة والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، في زيارتهما المشتركة إلى العراق يومي ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠١٨ والتي جاءت بنتائج مثمرة، ومن خلال العمل المتواصل لتلبية الأولويات الست عشرة للعراق المحددة من قبل لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية لعام ٢٠١٥، وتنفيذ مشاريع بناء القدرات لتلبية خمسة من هذه الأولويات الست عشرة ومنها تنمية مهارات الشباب عبر بناء القدرات لمعاهد التدريب المهنية والفنية في كل من بغداد والفلوجة، ودعم تطوير الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الإرهاب، ومكافحة تمويل الإرهاب من خلال خطة العمل الوطنية والإقليمية الأكثر فعالية، ومكافحة الخطاب الإرهابي من خلال بناء القدرات للاتصالات الاستراتيجية، ومنع الإرهابيين من امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

أقام العراق علاقات طبيعية متوازنة مع جميع دول الجوار والإقليم الجغرافي لحفظ مصالح شعبه وثوابته، وعلى أساس احترام السيادة وتبادل المصالح والبحث عن المشتركات بدل الصراعات التي دمرت المنطقة، إذ حرص على بناء سياسة خارجية جديدة تعتمد الحياد الإيجابي والنأي عن الدخول في محاور على حساب أخرى، إذ أن من مصلحة العراق أن يكون خارج دائرة الصراعات في المنطقة.

ويؤمن العراق بأن التعاون والشراكة وتبادل المصالح وربطها بشبكة علاقات بمختلف المجالات هي السبيل الوحيد لتحقيق تطلعات شعوبنا في الأمن والاستقرار والتنمية من خلال تعزيز التعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية. كما يتطلع العراق إلى شراكات حقيقية واستراتيجية ترتكز على مبدأ التكامل مع الدول الصديقة والحليفة لمساعدة العراق في خلق بيئة اقتصادية استثمارية سليمة لتوفير الآلاف من فرص العمل للشباب وأصحاب الحرف، وتحسين المستوى المعاشي والخدمي للمواطنين. إن التنمية في العراق هي تنمية لكل المنطقة ولكل جيرانه، ولا بد من التذكير أن العراق برمته وبسبب حربه على الإرهاب عانى من تراجع معدلات التنمية المستدامة، وهناك فرص كبيرة للاستثمار في كل محافظات العراق وأنحائه.

عملت حكومة بلادي على تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بالملفات العالقة بين العراق ودولة الكويت الشقيقة. وفيما يتعلق بملف المفقودين الكويتيين، فلا تزال السلطات العراقية المختصة تقوم بواجباتها في البحث والتقصي، إذ باشرت بأعمال الحفر والبحث في مناطق الشاخات وعين تمر في كربلاء، وسلمان

باك في بغداد، والخميسية في ذي قار، وطريق سلمان في المثنى، وشارع الرازي في ديالى، وحسب دلالة الشهود ولكن لم يتم العثور على أية رفات فيها. كما أن حكومة العراق بصدد تسليم الدفعة الأولى من الممتلكات والمحفوظات الكويتية التي تم العثور عليها مؤخراً، وذلك بعد الاتفاق الذي حصل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لنقلها جواً إلى دولة الكويت.

ويسرّني أن أشير إلى رغبة العراق في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة سنة جديدة، وحسب رسالة معالي وزير الخارجية الموجهة إلى السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والمؤرّخة في ٣ أيار/مايو ٢٠١٨، وفق الأسس المعتمدة في قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) نصاً وروحاً، والولاية السياسية التي تمتاز بالسعة لما يحتاجه العراق في فترة عصابات ما بعد الانتصار على داعش واستعادة السيطرة على أراضيه كافة.

إن طابع التحديات التي تواجه العراق يستلزم إبقاء ولاية البعثة بالسعة والمرونة التي تتمتع بها في الوقت الحاضر لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها وتقديم المشورة والمساعدة لحكومة وشعب العراق، ولا سيما في القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تمسّ حياة المواطن العراقي. ويتطلع العراق إلى أن تؤدي البعثة وكل وكالات الأمم المتحدة المختصة في العراق دوراً كبيراً في إعادة بناء ما دمّرته الحرب وما سببته من تراجع في البنية التحتية للخدمات الأساسية، ولا سيما إعادة الاستقرار في المناطق المحررة وعودة النازحين داخلياً.

وأخيراً، أود أن أوضح للمجلس أن المحاكمات الجنائية في العراق لا تتم في دقائق معدودة، كما قال زميلي ممثل كازاخستان، بل إن الآليات الجنائية القانونية تستلزم قيام ما يسمى قاضي التحقيق بإجراء تحقيق شامل وخلال فترة زمنية طويلة، قبل أن تُعرض القضية أمام قاض ثان هو قاضي الموضوع الذي ينطق بالحكم وفق القانون العراقي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى على لائحة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفُعت الجلسة الساعة ١١/٣٠